مطالبات نيابية بكبح جماح تهريب الديزل والتصدي لمن يقوم بتهريبه

العمير: لن نتردد في اتخاذ الإجراءات بحق أي مسؤول حاول هدر المال العام

■ أحلنا ملف عقد شركة شل إلى النيابة من باب الشفافية وزودنا لجنة حماية الأموال بكتاب الإحالة

محادثة جانبية بين وزير الإعلام ومعيوف

■ الديزل المهرب للخارج يؤخذ من السوق المحلي من خلال شرائه من محطات بيع التجزئة

نقاشات مع الرئاسة

■ السعر المدعوم للديزل يصرف للمصانع والشركات ونحن نعرف كمية استهلاكهم وما يحتاجونه

■ لم نحمل لجنة حماية الأموال مسؤولية القرار في رفع الدعم عن الديزل فقد اتخذناه بناء على الدراسات

الوزارة متحدثا

ينتهي من عقد تاسيس شركة الخطوط الجوية الكويتية

صالح عاشور :فشلنا فشلا اداريا في ادارة مؤسسات الدولة ..والقائمون علي ادارة مؤساست البلد فشلوا فشلا ذريعا في ادارتها وبالتالي احيلت هذه المؤسسات للنيابة العامة ..والدليل التقارير العشرة التي بين ايدينا حاليا ،والسبب في الفشل اختيار الاشخاص لادارة مؤسسات البلد ، حيث يتم اختيارهم وفقا للواسطات ،والمسؤولية تقع علي الوزراء الذين يختارون اشخاصا ويضعونهم في غير محلهم..

كم قرار للحكومة تم ابطاله من قبل المحكمة الادارية وخير مثال رئيس هيئة الشاب والرياضة ورئيس مؤسسة الكويتية وغيرهم وذلك دون أي محاسبة للمستشارين ..الشعب قاعد يحاسبنا في الدواوين..قضية تهريب الديزل ادت الي زيادة السعر والمواطنون قاعدين يدفعون الضريبة لزيادة الاسعار ..التقرير يقول ان الاستهلاك المحلي عشرة بالمئة بينما المهرب من الديزل ٩٠٪ ..اداء الحكومة يحملنا مسؤولية كبيرة كنواب للامة وكاننا مشاركون للحكومة في فشلها

وزير النفط :عقد شل لم يكن في المرحلة الحالية وانما هو من مجلس ٢٠٠٩ والحكومة احالت هذا الملف الي النيابة العامة ..العقد ٨٠٠ مليون دولار ..ولم يصرف منه الا نصفه وهناك بعض الامور التي لسنا معلمنين منها ولذلك طلبنا بان تحقق النيابة العامة في هذا الامر ..بالنسبة للديزل هناك من كان يشتري هذا المنتج من محطات التجزئة ويهربه واحلناهم للنيابة العامة ونحن جادون في مكافحة قضية التهريب والغاء الدعوم نعالجها بالا تؤثر علي المستهلكين.

..وكشفافية وقناعة من الحكومة بان اي امر يمثل شبهة لا نتوانى في تحويلة الي النيابة العامة للتحقيق ، وعندما تفصل النيابة والقضاء فيما يخص عقد شل فلن نتوانى بان نتخذ الاجراءات ضد الاشخاص المقصرين .

خليل الصالح:لدي قناعة بان وزير المواصلات قادر علي ادارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ولكن علي الوزير ان يراجع التعيينات الاخيرة فهي ليست علي القدر المطلوب ،فقد تم تعيين شخص ادان نفسة بانه لم يكن علي قدر المسؤولية في السابق ،وبالنسبة لقضية زيادة الديزل هي قضية ناجحة مائة بالمئة لكن المحامين لم يفلحوا في التسويق لها.. نعم رفع سعر الديزل سوف يوفر لخزانة الدولة المبالغ الطائلة لكن كان يتعين علي الحكومة ان تاتي بدراسة مصاحبة لهذه الزيادة لا ان تعتمد علي الفعل ورد الفعل

مبارك الحريص :اعتقد ان مجلس الامة اكبر من مخفر او نيابة او محكمة وكثرة لجان التحقيق لا تعتبر سلبية للمجلس وانما هي تدل علي تجاوزات كثيرة تتعلق بالمال العام ..

الحكومة الي الان في تخبط بقرارات متعارضة ومازال وكلاء الوزارات ومديرو الادارات المعنيون بعقود تجاوزات علي المال العام متواجدون علي راس اعمالهم ..وبالنسبة لصفقة الطائرات فقد خاطب وزير المواصلات رئيس مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وتمني عليه ان يلتزم بالقوانين وهذه سابقة جيدة وقرارات الوزير عيسي الكندري في صفقة الطائرات طيبة وفق القانون ونتشرف بهذا الوزير انه نائب بالدائرة الاولي

نبيل الفضل :اذكر واحنا صغار ان خبر وجود فساد بمكان ما يثير الدهشة وبعد ٥٠ سنة من العمل الديمقراطي انقلبت الاية واصبح المكان النظيف الخالي من الفساد اصبح شيئا غريبا يثير الدهشة ..ولا نعلم من المسؤول هل الحكومة ام المجالس المتعاقبة.. اعتقد ان عدم تطبيق القانون هو الذي ادي الي انتشار الفساد ..لدي المصريين مثل يقول المال السايب يعلم السرقة ،وهناك تراخ في التصدي للاعتداء علي المال العام ..النواب السابقون اللي كل واحد منهم بالع ميكرفون هم سبب الفساد وينشرونه في مختلف دواوين الدولة

..وبالنسبة لجسر جابر التقرير يقول تاخير تنفيذ الجسر لاربعة سنوات بسبب تبادل المراسلات بين الوزارات المختلفة وتقول للحكومة استخدموا الحمام الزاجل افضل ..وقضية رفع الدعم هي قضية سنوية ولكن ماذا فعلت الحكومة للتصدي لتهريب الديزل

وزير النفط :قمنا باحالات للنيابة العامة بحق الاشخاص الذين تم ضبطهم في تهريب الديزل واستصدرنا امرا من النائب العام للتصرف في الكميات المضبوطة ونقوم باعادة معالجتها حاليا للاستخدام ..ونحن جادون في التصدي لجميع انواع الخلل في القطاع النفطي ونقوم باحالة القياديين المتجاوزين للنيابة العامة

نبيل الفضل :ليست المشكلة في المهربين للديزل وانما من هو وراءهم ..حولوهم للنيابة العامة وفكونا منهم

عبد الله الطريجي:ستار جابر دار حديث طويل خوله ، وتم التشكيك بهذا المجلس ووصل لك الاخ الرئيس انك لا تريد التعامل في قضية ستار جابر لان الشركة المنفذة تربطك بها علاقة عائلية ..واليوم قمنا بالتعامل مع الشركة المنفذة وهذا دليل علي ان هذا المجلس لا يهمة اي اسم ..بالنسبة لهيئة اسواق المال فهناك كان فيه عزبة تسمى هيئة اسواق المال واستجوبت وزير التجارة علي هذا الامر ..هناك مصالح لبعض النواب في تاخير بعض التقارير للجان التحقيق، والدليل لماذا تاخر تقرير صفقة شراء الطائرات منذ شهر نوفمبر الي اليوم ..لنتصد لسراق المال العام وليعرف الشعب من الذي يحرص علي المال العام الذي يصرخ ويرفع الاوراق دون دليل ام هذا المجلس ..ايضا بالنسبة لتقرير رفع الدعم عن الديزل ارجوا اعادته الي لجنة حماية الاموال العامة

جمال العمر :شهادة امام الله اننا لم نجد تدخلا من رئيس مجلس الامة في تقارير لجنة حماية المال العام بل تم اخراج تقارير كانت منذ ٢٠٠٦ في الادراج ..علي الحكومة ان تعمل في اتباع الاجراءات القانونية السليمة بالذهاب الي الجهات القضائية لذلك اقترح علي مجلس الامة ان يتابع اداء الحكومة بالنسبة لتقارير لجان التحقيق فلا نقبل ان يتم حفظ هذه التقارير ..واخاطب وزير النفط وحكومته ان من الشجاعة اذا لديكم أن توجه لصالح البلد ويتم توفير اموال الدولة فلا يكون التطبيق كما تم بالنسبة لزيادة سعر الديزل ويضرب المواطن الكويتي.. اين انتم كحكومة من الغاز المدعوم الذي يصرف لشركة الداو ..يا حكومة انتم امام تحد بالنسبة للتصدي للجانب الاقتصادي في ظل انخفاض اسعار النفط وبالتالي يتطلب ان يكون لديكم استقرار سياسي في الشارع ولكن للاسف لم تحرصوا علي ذلك ..الحكومة ضائعة في البيروقراطية وهذا المجلس لو لدية القدرة علي محاسبة الوزراء المقصرين ما كنا وصلنا لما نحن عليه ..لكن للاسف هذا المجلس لا يملك سوي التهديد دون فعل ،واعلنها من الان اي وزير يوضع علي المنصة فانا ضده وسانقف مع النائب المستجوب ..وضع الكويت في الافتراض تغير في هذه الايام اذا اردت ان تقترض من الخارج

..ماذا ينتظر مجلس الوزراء، هل نذهب الي مرحلة التازيم التي يتمناها الخصوم ؟..هل يعقل ان لجنة المبادرات لديها صلاحيات اقوي من صلاحيات الوزراء والحكومة لاجل فلان وعلان .

عبدالحميد دشتي :ضربنا مثالا حيا بسرقات التامينات الاجتماعية في المجلس للتصدي لسراق المال العام ،واستاذ جابر انتهينا فيه لتوصيات ونتمني من الوزراء المختصين ان يقبلوا الي ما ذهب اليه تقرير لجنة التحقيق وما فيه من توصيات ..مجلسنا جاد في مكافحة الفساد ولسنا من اصحاب الشعارات ..بالنسبة لصفقة الطائرات اقول ان موقف وزير المواصلات كان مشرفا في هذا الخصوص وصفقة الجيت ايروز هي محالة للقضاء ولم نحقق فيها ..محطة الزور هناك توصيات واضحة بالنسبة لها واريد اسمع في هذه الجلسة قبول وزيري الكهرباء والمالية بالتوصيات والا سوف اقوم باستخدام ادواتي الدستورية الرقابية والذهاب للنيابة ..ونحن باقرار الوزراء المختصين مع قبول توصية نسف جهاز المبادرات والا سوف نتصرف ..الثقافة حاليا التربح علي حساب المال العام الوضع العام يحتاج الي اعادة نظر وهذا ما اوصلنا اليه من كان يرفعون شعار حماية المال العام وصديقهم مدير التامينات الاجتماعية ..سنتصدي للحرامية اينما كانوا وسمو امير البلاد يحثنا ويحث الجميع علي ذلك

..الترقيع لا يحل مشكلة بلد هناك من يحاول ان يقلل من انجازات هذا المجلس والحكومة لانهم قوي وعصابات فساد

فيصل الدويسان :ما يحدث اليوم بالنسبة لمناقشة التقارير مجتمعه بذكرني بجلسة الاستجوابات فهو عبارة عن طلقات صوتية وانفجارات تتلقاها الحكومة بقليل من الابتسامات ..نحن نغرق في بحر من الفساد وباعتقادي ان كثيرا من الوزراء يهمهم تجاوز خط النار بالنسبة لهذه التقارير وبعد ذلك يعيشون برد وسلاما.. حتي اضعف الايمان لا يوجد عند الوزراء ..بعض التقارير التي بين ايدينا لا قيمة قانونية لها بمعني اذا اردتم ان يحال التقرير للنيابة بالنسبة لمن ثبت تورطه فسوف يتم اغلاق الملف لان الاحالة تكون بشكل خاطئ..احد التقارير معد بشكل مضحك وهو تقرير تهريب الديزل ويؤكد علي احالة جميع المسؤولين في احدي شركات النفط والبتروكيماويات الي النيابة العامة..

الحكومة دائما تقول توصيات مجلس الامة غير ملزمة بل تنتقي من التوصيات ما يتماشي معها لتنفذه ..هل تقدمت الحكومة بتشريع للحد من تهريب الديزل هل حاسبت المتورطين ومن ورائهم ؟باعتقادي ان الحكومة مطالبة بالالتزام ببقيه التوصيات بدل ان تاخذ بتوصية رفع الدعم عن الديزل فقط

ما يحدث بالنسبة لهذه التقارير بدل علي تهاون وليس دور رقابي لمجلس الامة

واتمني ان يصحوا صوت الضمير في داخلنا وان نعيد هذه التقارير الي اللجان المختصة لتوجه تهم معينة وسوف اكتب اقتراح واقدمه بهذا المعني

فيصل الكندري :المجلس يسجل اليوم انجازا جديدا حقيقيا بمناقشة تقارير لجان التحقيق وديوان المحاسبة ،فالمجلس الحالي يسجل سنتا حميدة لم تعتد عليها المجالس السابقة..

واشيد بالوزير عيسي الكندري ..فلاول مرة مرة وزير منذ بداية استلامه للحقيبة الوزارية ،اي مسؤول عليه شبة بحال للنيابة العامة ..عيسي الكندري بطل قام بالنهج الاصلاحي في البلدية والمواصلات ،ونتمني ان يكون هذا هو نهج الحكومة في ادارة شؤون الدولة ..هذا النهج هو ما تطرق له صاحب السمو امير البلاد في خطابه السامي .

بالنسبة لعقد شل التقرير من ١٤ بندا جميعها تجاوزات وخسائر علي الدولة..شركة راس مالها ٢٢٥ الف دولار كيف تعمل بعقد ب٨٠٠ مليون دولار ؟ماهي الاستفادة من هذا العقد؟ وزير النفط يقول صرفنا ٤٠٠ مليون دولار ما الفائدة اليس هذا مال عام يا وزير النفط ؟..انتاجنا اليوم من النفط لا يتجاوز مليونين و٧٠٠ الف برميل بينما كان يفترض ان يتجاوز انتاجنا ٣ ملايين برميل ..بحر الشمال في خسارة وهذا داو اخري.. هل هذا نهج الثروة الوحيدة يا وزير النفط ..يا ابو عاصم طفح الكيل في القطاع النفطي اما ان تاخذ اجراءات والا سوف تتحمل المسؤولية السياسية

وزير النفط :اشكر الاخ فيصل الكندري ..احنا متحملين مسؤلياتنا امام الله وقسمنا الدستوري والاخ الفاضل وجه اسئلة ونحن اجبنا عليها ولا نهمل ما يثيره الاخوة النواب.. ما حصل في عقد شل من امور تدعوا للنيابة العامة فقد قمنا بالاحالة واذا الاخوان يريدون اجراءات اضافية ما عندنا مانع لاتخاذها

خليل الصالح يوضح رأيه

.. والحريص